٦ ـ **تلاحظ** استمرار التزام حكومة الإقليم بهدف التنويع الاقتصادي ، ولاسيما في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الصغيرة ، وتكرّر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تقوم ، بالتشاور مع السلطات المحلية ، بتكثيف جهودها في هذا الصدد ؛

٧ ـ **تحثّ** الدولة القائمة بالإدارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، حق شعب جُزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية ، وذلك باتخاذ تدابير فعّالة لكفالة حقه في امتلاك تلك الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

٨ ـ **تحثّ** الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، على اتخاذ وتكثيف التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لجُزر فرجن البريطانية ، وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة مع التقدير المساهمة التي يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديمها لتنمية الإقليم ؛

٩ ـ **تلاحظ مع الارتياح** قبول جُزر فرجن البريطانية عضواً منتسباً في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي وفي هيئتها الفرعية ، وهي لجنة التنمية والتعاون في منطقة الكاريبي ، وكذلك في عدة مؤسسات دولية وإقليمية أخرى وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة زيادة تيسير اشتراك جُزر فرجن البريطانية في تلك المؤسسات ؛

١٠ ـ **ترى** أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جُزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١١ ـ **ترجو** من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى جُزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ٨٧
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٣٩/٣٥ ـ مسألة جُزر كايمان

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة جُزر كايمان ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[١٨] ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجُزر كايمان ، بما في ذلك خاصة قرارها ٣٨/٤٥ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تلاحظ بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالإقليم[١٩] ، والذي ذكر فيه أن حكومته ستحترم احتراماً تاماً رغبات شعب جُزر كايمان في تقرير المركز السياسي للإقليم مستقبلاً ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخصّ الإقليم ،

وإذ تلاحظ أنه بالرغم من أن قطاعات الاقتصاد الرئيسية في جُزر كايمان ، وعلى وجه التحديد السياحة والتمويل الدولي والعقارات ، قد واصلت خلال الفترة المستعرضة تحقيق قدر من النمو ، فقد بدت عليها علامات التأثر بالانتكاس العالمي ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية وتضع في الاعتبار ضرورة الاستمرار على سبيل الأولوية في تنويع اقتصاده وتقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وتعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ،

١ ـ **توافق** على الفصل المتعلق بجُزر كايمان[١٩] من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٢ ـ **تؤكد من جديد** حق شعب جُزر كايمان غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) ؛

٣ ـ **تكرّر الإعراب** عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال

---

(١٨) المرجع نفسه ، الفصلان الرابع والخامس والفصل الثاني والعشرون .

(١٩) المرجع نفسه ، الفصل الثاني والعشرون .

وفقاً للإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) ، الذي ينطبق تمام الانطباق على جُزر كايمان ؛

٤ ـ **تلاحظ مع التقدير** مشاركة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجُزر كايمان ، مما يمكّن اللجنة من إجراء دراسة أوعى وأجدى للحالة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بغرض تنفيذ الإعلان تنفيذاً تاماً ؛

٥ ـ **تكرّر تأكيدها** بأن من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة أن تهيىء في جُزر كايمان الظروف التي تمكّن شعب الإقليم من أن يمارس بحرّية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) وسائر قرارات الجمعية المتصلة بالموضوع ؛

٦ ـ **تؤكد من جديد** أن شعب جُزر كايمان هو نفسه الذي يحدد في نهاية المطاف وضعه السياسي مستقبلاً ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان وتعيد تأكيد أهمية تنمية الوعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له 'ممارسة حقه في تقرير المصير ؛

٧ ـ **تؤكد من جديد** مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ، وتحثّها على أن تقدم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، الدعم المستمر على أوفى نحو ممكن ، لوضع برامج للتنويع الاقتصادي تعود بالفائدة على شعب الإقليم ؛

٨ ـ **تحثّ** الدولة القائمة بالإدارة على أن تصون ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، حق شعب الإقليم غير القابل للتصرف في التمتع بموارده الطبيعية وذلك باتخاذ تدابير فعّالة لضمان حقه في امتلاك هذه الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ، وعلى أن تواصل في هذا الصدد ، جهودها لإقناع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف حظرها على استيراد منتجات السلاحف من جُزر كايمان ؛

٩ ـ **تطلب** إلى الوكالات المتخصصة ، وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فضلاً عن المؤسسات الإقليمية مثل مصرف التنمية الكاريبي ، مواصلة اتخاذ كل التدابير اللازمة للتعجيل بالتقدم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لجُزر كايمان ، وفي هذا الصدد تلاحظ مع التقدير استمرار مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنمية الإقليم ؛

١٠ ـ **ترى** أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جُزر كايمان في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١١ ـ **ترجو** من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها القادمة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى جُزر كايمان في وقت مناسب ، وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ٨٧
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٣٦/٣٩ ـ مسألة مونتسيرات

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة مونتسيرات ،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع[٢٠] من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بمونتسيرات ، بما في ذلك خاصة قرارها ٣٨/٤٦ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تلاحظ بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالإقليم[١٣] ، الذي ذكر أن حكومته ستحترم رغبات شعب مونتسيرات في تقرير المركز السياسي للإقليم مستقبلاً ،

وإذ تلاحظ بيان حكومة مونتسيرات بأن الاستقلال أمر حتمي ومستحسن ، وأن الحكومة ستعمل لتحقيق هذا الهدف[٢١] ،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن التباطؤ في الاقتصاد العالمي قد أثر أيضاً في مونتسيرات خلال الفترة قيد الاستعراض ، ولاسيما في قطاعاتها الحيوية مثل السياحة والبناء والزراعة والصناعة التحويلية ،

وإذ ترحب بإنشاء حكومة مونتسيرات مركز تدريب على الخدمة المدنية وتلاحظ أن من المنتظر استكمال عملية استعراض

(٢٠) المرجع نفسه ، الفصل الرابع والفصل الثالث والعشرون .
(٢١) انظر : A/AC. 109/769 ، الفقرة ٩ .